مشاركة أصحاب المصلحة

هل تكافح من أجل التعامل مع شركة تسبب أو قد تسبب ضررًا لحقوق الإنسان الخاصة بك أو لمجتمعك أو لبيئتك؟ قد تساعدك المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على تحقيق مشاركة هادفة.

ماذا تقول المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن المشاركة الهادفة لأصحاب المصلحة
تنص المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على أنه، بما في ذلك كجزء من تنفيذ إجراءات العناية الواجبة، يجب على الشركات التعامل بشكل هادف مع أصحاب المصلحة أو ممثليهم الشرعيين، فيما يتعلق بالأنشطة التي قد تؤثر عليهم بشكل كبير بخصوص المسائل التي تغطيها المبادئ التوجيهية. وتوضح المبادئ التوجيهية وإرشادات العناية الواجبة الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ما تستلزمه المشاركة الهادفة لأصحاب المصلحة. يمكنك استخدام المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لمطالبة الشركات بما يلي:

- ضمان المشاركة التفاعلية مع أصحاب المصلحة المعنيين والذين يتم تعريفهم على أنهم أشخاص أو مجموعات أو ممثليهم لديهم حقوق أو مصالح تتعلق بالمبادئ التوجيهية وتتأثر أو قد تتأثر بالعمليات التي تنفذها الشركة أو بمنتجاتها أو الخدمات التي تقدمها.
- المشاركة المستمرة مع أصحاب المصلحة في اتجاهين، بحيث تتم بحسن نية من قبل المشاركين من كلا الجانبين وتستجيب لآراء أصحاب المصلحة.
- التأكد من أن مشاركة أصحاب المصلحة تأتي في الوقت المناسب وأنه يمكن الوصول إليها وتكون مناسبة وآمنة لأصحاب المصلحة.
- تحديد العوائق المحتملة التي تحول دون مشاركة الأشخاص الذين يواجهون الضعف أو التهميش وإزالة مثل هذه العوائق.
- حيثما ينطبق ذلك، احترام وضمان مشاركة أصحاب المصلحة كحق في حد ذاته.
- الإشارة إلى الأهمية الخاصة للمشاركة قبل تنفيذ الأنشطة التجارية، كما هو الحال في مراحل التخطيط وصنع القرار في المشاريع التي تنطوي، على سبيل المثال، على الاستخدام المكثف للأراضي أو المياه والذي يمكن أن يؤثر بشكل كبير على المجتمعات المحلية.

تلميح
أثناء تقديم الشكاوى أو التواصل مع الشركات، يجب على المجتمع المدني أو المجتمعات أن توضح سبب تأثير النشاط التجاري أو احتمال تأثيره بشكل كبير على أصحاب المصلحة المعنيين. يمكنك حث الشركة على إعطاء الأولوية (كما هو مسموح به بموجب المبادئ التوجيهية) لإشراك أصحاب المصلحة الأكثر تأثرًا أو الذين يُحتمل تأثرهم - وليس فقط أصحاب المصلحة الذين يتفقون مع الشركة أو يسهل الوصول إليهم.

ما هي المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية؟

المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الموجهة للشركات متعددة الجنسيات بشأن السلوك التجاري المسؤول (المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية) هي توصيات صادرة عن الحكومات وموجهة إلى الشركات حول كيفية التصرف بمسؤولية. تحدد المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية معايير غير ملزمة تتعلق بالسلوك التجاري المسؤول عبر مجموعة من القضايا ذات الأهمية بالنسبة للمجتمعات، مثل حقوق الإنسان وحقوق العمال والبيئة، وتغطي أيضًا قضايا مثل الفساد وتحصيل الضرائب.

يجب على الحكومات التي تتبع المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إنشاء هيئة شكاوى غير قضائية تحت اسم نقطة اتصال وطنية معنية بالسلوك التجاري المسؤول وذلك بغرض تعزيز المبادئ التوجيهية والتعامل مع الشكاوى المتعلقة بالأنشطة التجارية الضارة. تنص المبادئ التوجيهية على معايير جيدة لجميع الشركات، ولكن لا يمكن تقديم الشكاوى إلا ضد نوعين من الشركات العاملة عبر الحدود وهذان النوعان من الشركات هما: 1) الشركات متعددة الجنسيات *التي يقع مقرها الرئيسي* في إحدى الدول التي تتبع المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، أو 2) الشركات متعددة الجنسيات *التي تنفذ عملياتها* في إحدى الدول التي تتبع المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

كيف يمكن أن تساعد المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية؟

يمكن لمنظمات المجتمع المدني استخدام المبادئ التوجيهية من أجل:

رفع الوعي المجتمعي حول معايير الشركات
التحدث إلى الشركات ومطالبتها بتبني سلوك أفضل
تقديم الشكاوى عندما لا تلبي الشركات المعايير المطلوبة
الدعوة إلى سن قوانين وسياسات قوية بشأن مسؤولية الشركات

حول منظمة OECD Watch

منظمة OECD Watch هي شبكة عالمية تتكون من منظمات المجتمع المدني وتضم في عضويتها أكثر من 130 منظمة متواجدة في أكثر من 50 دولة حول العالم. نركز في الشبكة على تمكين المجتمعات والعمال والمنظمات غير الحكومية من استخدام المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من أجل ضمان احترام الشركات لحقوق الإنسان وللكوكب وكذلك محاسبة الشركات عن الأضرار التي تتسبب بها في جميع أنحاء العالم. تساعد منظمة OECD Watch المجتمعات والمنظمات غير الحكومية على تقديم الشكاوى والمشاركة في حملات المناصرة للضغط على الحكومات والشركات، كما نقوم أيضًا بإجراء أبحاث وحملات مناصرة للسياسات في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والدول الفردية لتشجيع التنفيذ الأكثر فعالية للمبادئ التوجيهية وتحقيق المواءمة الأوثق بين المبادئ التوجيهية والقوانين المتعلقة بمسؤولية الشركات. هل تحتاج إلى المساعدة؟ تواصل معنا!